جني ثمار الثورة الرقمية

عضوات نادي مادا للتوفير في تسافي بنيجيريا يتفحصن هواتفهن الخلوية.

إنجوغونا إندونغو، وأرماندو موراليس، وليديا إنديرانغو

الرقمنة تيسر الحصول على التمويل وتخفض التكاليف وتخلق الفرص

ذلك هو موضوع الساعة لصناع السياسات في كل الاقتصادات النامية تقريبا، وخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء. فالشمول المالي ييسر التوفير ويسمح بتراكم الأصول وتنوعها، ويدعم النشاط الاقتصادي في هذه العملية. ومع استمرار النمو في اقتصاداتها، على المنطقة أن تأخذ خطوة واحدة حاسمة إذا كانت تريد الإفلات من مصيدة الفقر، خاصة وأن البلدان المصدرة للمواد الأولية تواجه اتجاها سلبيا في معدلات التبادل التجاري، وهو توفير المزيد من الخدمات المالية للناس والمؤسسات.

غير أن حصول الفقراء على الخدمات المالية كان محدودا. فالحد الأدنى من متطلبات الأرصدة المصرفية، والرسوم العالية المرتبطة بالدفاتر (تكاليف الاحتفاظ بالحسابات الصغيرة)، والمسافة بين منازل الفقراء ومنافذ البنوك تعيق حصولهم على الخدمات المالية والائتمانية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التكاليف التي لا يمكن تحملها بشأن «تكنولوجيا الضمانات» (نظام الأصول الثابتة اللازمة للموافقة على القروض) ترفع التكاليف أكثر من أي شيء آخر، وغالبا ما تكون المنتجات المالية المتاحة غير مناسبة للعملاء من ذوي الدخل المنخفض وغير المنتظم.

كذلك تعيَّن على البنوك أن تتحمل التكاليف الباهظة لتوفير الخدمات المالية للفقراء. فيؤدي تجزؤ السوق، وضعف التطور التكنولوجي، والطابع غير الرسمي، وضعف التنظيم إلى زيادة تكاليف ممارسة الأعمال. وفي كينيا، وفي إفريقيا بشكل أعم، يتم تجزؤ الأسواق بشكل كبير وفقا للدخل وقطاع السوق والموقع، ويعكس هذا التجزؤ مدى تطورها ومستوى تنميتها وطابعها الرسمي أو غير الرسمي.

وشكلت التكاليف المرتفعة المرتبطة بمتابعة حسابات العملاء، والمخاطر العالية الملحوظة، والافتقار إلى معلومات شفافة تحديات لم تستطع البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر والمؤسسات المتخصصة الأخرى التغلب عليها تقريبا.

وضع جديد في السوق

غيرت الأزمة المالية العالمية الوضع في السوق. فقد خفضت البنوك الأجنبية أنشطتها في بعض البلدان الإفريقية، في حين زودت البنوك المحلية الجديدة وجودها. وشجع النجاح النسبي لمؤسسات التمويل الأصغر في بعض البلدان (وخاصة تلك التي أدخلت منصات تكنولوجية جديدة لإدارة المدخرات الصغيرة وحسابات الودائع) البنوك المحلية على توسيع شبكاتها. وفي الوقت نفسه، أضفت المؤسسات المالية غير المصرفية، مثل تعاونيات الادخار والقروض، الطابع الرسمي على أنشطتها. واستجابة لذلك، بدأت الهيئات التنظيمية تطبيق نماذج بديلة ساعدت على خفض تكاليف الوساطة. وعلى سبيل المثال، سمحت الوكالات المصرفية للبنوك بتحديد مواقع لمنافذ غير تقليدية في المناطق النائية حيث إقامة الفروع أو المنافذ الفعلية لا تكون مجدية فيها من الناحية المالية. ويمكن لممثلي البنوك في هذه المنافذ أداء المهام المرخص بها، مثل فتح الحسابات المصرفية، وتجهيز طلبات القروض واستلام مبالغ تسديد القروض، وما إلى ذلك.

وكانت هذه التغيرات مدفوعة بالطلب. ومارس المشاركون في السوق ضغوطا على المنظمين لبناء قدراتهم من أجل مواكبة الابتكارات وتطوير المؤسسات لدعم نمو القطاع المالي. وأدت زيادة تبادل المعلومات عن الائتمان، وتطوير المعلومات للمشاركين في السوق، والتأمين على الودائع، ووحدات الاستخبارات المالية إلى وجود حلقة إيجابية.

ولكن تتضاءل هذه التغيرات مقارنة بالتحول الناتج عن ظهور الخدمات المالية الرقمية وانخفاض تكاليفها. وفي كينيا، أسفرت التكنولوجيا القائمة على الهواتف المتنقلة (M-Pesa) لتقديم الخدمات المالية عن انخفاض تكاليف المعاملات بشكل كبير وبدأت ثورة في نظام الدفع. ونظام M-Pesa منتج لتحويل الأموال إلكترونيا يتيح للمستخدمين تخزين قيمة على هواتفهم المتنقلة أو حسابهم المتنقل في شكل عملة إلكترونية. ويمكن استخدام هذه العملة لعدد من الأغراض، بما في ذلك إجراء تحويلات لمستخدمين آخرين، ودفع قيمة السلع والخدمات، وتحويل من وإلى النقد.

وفجأة، لم تعد الشركات تحتاج إلى إعطاء موظفيها وقتا بدون عمل لتوصيل الأموال إلى قراهم لرعاية الأقارب أو المزارع الصغيرة. ولم يعد الموظفون بحاجة إلى السفر لمسافات طويلة وحمل النقدية وتعريض أنفسهم لأخطار السرقة والأخطار الأخرى. ولم يعد الأقارب في القرى بحاجة إلى القيام برحلات طويلة والتعرض لخطر الاعتداء أو الابتزاز من قبل المجرمين المحليين الذين يتتبعون وتيرة سفرهم. وسمحت الثورة الرقمية للناس بإجراء المعاملات والتحويلات المالية بدون مشقة من منازلهم. وتركت لهم التكاليف المنخفضة المزيد من الدخل المتاح للإنفاق، وأصبح لديهم الآن وسيلة آمنة لتخزين النقدية، حتى أولئك الذين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي.

الأثر الفوري

كانت المؤسسات المالية التقليدية متشككة في البداية نظرا لأنه كان من الصعب فهم كيف يمكن تقديم الخدمات المالية، وخاصة الخدمات

كينيا: عملية إيجابية من أربع خطوات

لا تزال كينيا تتمتع بمزايا البداية المبكرة في دفع حدود الشمول المالي من خلال الخدمات المالية الرقمية. وتبين المسوح الجغرافية المكانية حجم استجابة المؤسسات المالية لهذه البيئة المتزايدة الترحيب (راجع الرسم البياني). وفي كينيا، يقيم جزء كبير من السكان على بعد ٥ كيلومترات أو أقل من «نقطة اتصال بالخدمات المالية»، وكان نصيب الفرد من نقاط الاتصال هذه أكبر من البلدان الأخرى في المنطقة.

وتبرز كينيا من حيث استخدام شعبها للمعاملات المالية القائمة على الهواتف المتنقلة، حيث زادت نسبة المستخدمين من صفر إلى أكثر من ٧٥٪ من السكان البالغين في أقل من ١٠ سنوات. وعملت البنوك بشكل وثيق مع شركات الاتصالات، مما سمح للبنوك بتحقيق حضور أكبر في السوق مقارنة بالعديد من الأسواق الصاعدة. وفي السنوات الأخيرة، توسع قطاع التأمين أيضا مستهدفا الطبقة المتوسطة الناشئة في كينيا، وزادت أيضا برامج التمويل الجماعي. ويمكن تقسيم هذه الحلقة الإيجابية، التي يسرتها الأطر التنظيمية القابلة للتكيف والمرونة، والإصلاحات في البنية التحتية المالية، والزيادات السريعة في المهارات والقدرات، إلى أربع مراحل:

توسع المنصة التكنولوجية للهواتف المتنقلة الخاصة بالتحويلات من شخص إلى شخص، والمدفوعات، والتسويات (منتجات مثل *MPesa*): في كينيا، وصلت قيمة هذه المعاملات إلى ما يعادل ٤٫٥٪ من إجمالي الناتج المحلي بالقيمة السنوية في اليوم.

إدخال حسابات الادخار الافتراضية باستخدام منصة للخدمات المالية الرقمية وتُكملها خدمات مصرفية افتراضية لإدارة الحسابات الصغيرة: بعبارة أخرى، دخلت الخدمات المالية الرقمية في صميم الوساطة المصرفية.

النمو المطرد

وسعت البنوك شبكاتها في المناطق الحضرية والإقليمية.

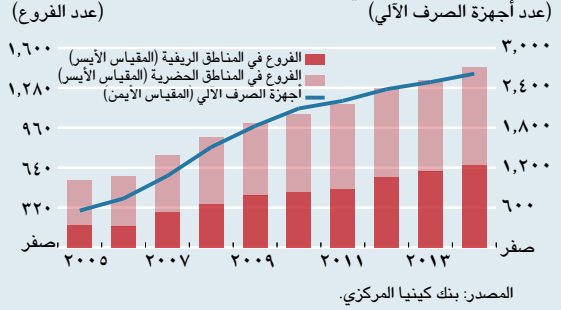

المصدر: بنك كينيا المركزي.

استخدام بيانات المعاملات، والادخار، والعمليات المالية من منصة الخدمات المالية الرقمية لتوليد درجات الائتمان وتقييم وتسعير مخاطر القروض الصغيرة: ساعد تحليل البيانات هذا في التغلب على ما تسمى عقبة تكنولوجيا الضمانات، التي كانت العقبة الرئيسية لفترة طويلة أمام حصول الفقراء على الخدمات المالية وأعاقت تنمية أسواق الائتمان في إفريقيا.

توسع الخدمات المالية الرقمية للمدفوعات عبر الحدود والتحويلات الدولية: فقد بدأت تنطلق المدفوعات الإقليمية عبر الحدود والتحويلات الدولية. ويبين المثال الكيني أنه بمجرد وصول العملية إلى هذه المرحلة، فإن الطلب على القواعد التنظيمية اللازمة للتعامل مع الابتكارات والاستخدام الأكثر كثافة للتكنولوجيا لمراقبة هذه السوق يمكن أن يثبط العديد من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المصرفية، من خلال هاتف متنقل. وسرعان ما رأت هذه المؤسسات مزايا ربط الاتصالات والمعاملات في الوقت الحقيقي. ويسمح نظام MPesa بأن تتم المعاملات عبر قطاعات السوق المختلفة باستخدام نفس المنصة. وأزالت البنوك التجارية التكاليف الإضافية المفروضة على العملاء ذوي المخاطر المحتملة العالية، لأن نظام تسوية الحسابات في الوقت الحقيقي في نظام MPesa لا يتطلب تقييم المخاطر التقليدي. وأدى ذلك إلى أثر تفكيكي، حيث تمت المدفوعات وتوزيع السيولة خارج أروقة البنوك، مما سمح للبنوك بتصميم منتجاتها على أساس الطلب صغير الحجم (دراسة Klein and Mayer, 2012). وإلى حد ما، رأت البنوك التجارية ومؤسسات التمويل الأصغر أن الاستثمار في منصة تكنولوجية مناسبة للتعامل مع الحسابات الصغيرة يمثل فرصة لتوسيع قاعدة الودائع لديها وحصتها في السوق. وبالإضافة إلى ذلك، أدركت هذه المؤسسات أن القدرة الأكبر والوساطة الأكثر ستشجعان صغار المدخرين على إيداع مبالغ أكبر في النظام المصرفي.

وقد كان التأثير فوريا: زادت المعدلات الإجمالية للحصول على الخدمات المالية من جميع الأنواع باطراد في السنوات الأخيرة في العديد من البلدان الإفريقية، على الرغم من بعض التراجع في مدى وصول المقرضين غير الرسميين (راجع الرسم البياني ١). وتشير مسوح FinScope التي أجراها الصندوق الاستئماني لتعميق القطاع المالي

الرسم البياني ١

التمويل للجميع

انخفض عدد الأشخاص المستبعدين من الخدمات المالية في العديد من البلدان الإفريقية.

(٪ من السكان المستبعدين من الخدمات المالية)

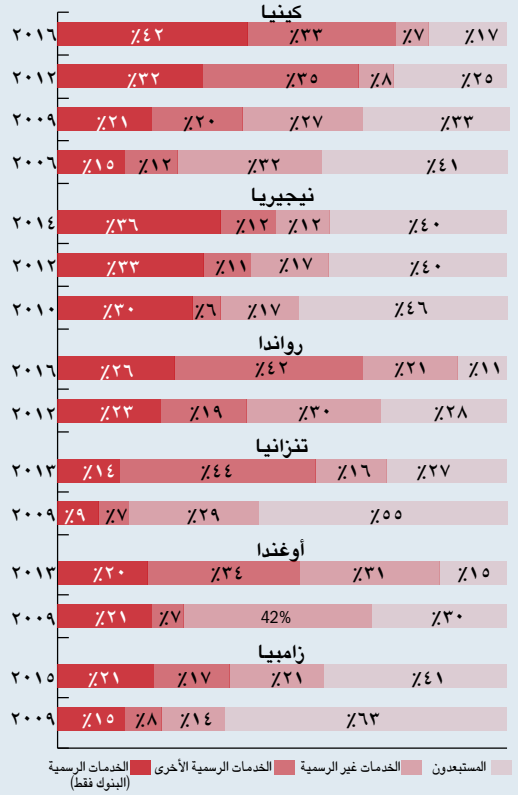

المصدر: مسوح FinScope المتعددة.

(الذي لديه شبكات في جميع أنحاء إفريقيا) إلى انخفاض هائل في نسبة السكان «المستبعدين». وعلى سبيل المثال، كان لنسبة ٨٩٪ من السكان في رواندا نوع من أنواع إمكانية الحصول على الخدمات المالية في عام ٢٠١٦. وقد أصبح ذلك ممكنا بفضل التوسع في أنشطة تعاونيات الادخار والائتمان ونمو الخدمات المالية الرقمية بدعم من خدمات الحكومة على الإنترنت (Rwanda FinScope, 2016).

وكان الانخفاض في «الاستبعاد» هائلا أيضا في كينيا (٢٥ نقطة مئوية في السنوات العشر الماضية)، وهو يفسره دخول المؤسسات الخاضعة للإشراف في السوق، بما في ذلك البنوك (زادت إمكانية حصول السكان على الخدمات من ١٥٪ إلى ٤٢٪ بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٦). وكان التقدم في تنزانيا وأوغندا حتى عام ٢٠١٣ كبيرا أيضا (انخفاض في الاستبعاد قدره ٢٨ و١٥ نقطة مئوية، على التوالي، بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٣)، وهو ما يفسره أساسا زيادة أنشطة المؤسسات غير المصرفية (راجع الرسم البياني ٢).

ويبين المثال الكيني أن الشمول المالي يتعلق بفتح الباب أمام الفقراء لاستخدام الخدمات المالية أكثر مما يتعلق بتوفير التمويل بأسعار معقولة. وكان رهان البنوك على التوسع في البنية التحتية لتوفير الخدمات المالية ناجحا إلى حد كبير. وقد حقق تزايد عدد فروع البنوك (وخاصة في المناطق الريفية)، وأجهزة الصرف الآلي في المراكز الحضرية المتنامية، ووكلاء من حيث البنوك في المناطق النائية الغرض المطلوب في فرص الأعمال الجديدة والمربحة للغاية. وتصدر البنوك الكينية الآن نماذج أعمالها المحسنة لبقية إفريقيا، بدعم من

الرسم البياني ٢

التمويل على عتبة داركم

ليست هناك حاجة للتنقل لمسافات طويلة للحصول على الخدمات المالية.

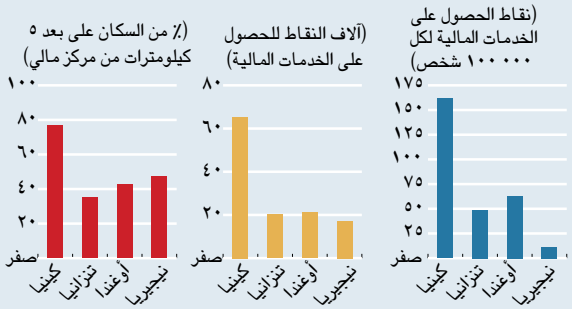

المصدر: المسوح الجغرافية المكانية القُطرية.

الرسم البياني ٣

المفاجئة الكبيرة

أدت زيادة الحصول على الخدمات المالية في كينيا إلى تحسين جودة الأصول المصرفية.

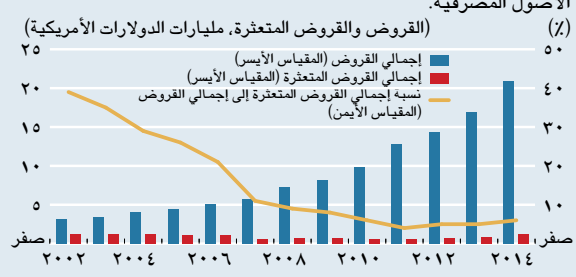

المصدر: بنك كينيا المركزي.

قاعدة ودائعها الموسعة. ولدى ١١ من البنوك الكينية الآن أكثر من ٣٠٠ فرع في شرق إفريقيا (بما في ذلك في جنوب السودان).

وفي الوقت نفسه، وخلافا للاعتقاد الشائع، أدت زيادة الحصول على الخدمات المالية إلى تحسين جودة الأصول المصرفية عندما كانت مصحوبة بإشراف مالي أفضل. ويعكس الانخفاض الأخير في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض أساسا تقديرا أفضل للائتمان، بفضل تدابير مثل القواعد التنظيمية لتبادل المعلومات عن الائتمان لعام ٢٠١٠، التي ساعدت على تقليل الاختلافات في المعلومات بين المقرضين وصغار المقترضين المحتملين (راجع الرسم البياني ٣).

الشمول المالي يفتح الباب أمام فرص محتملة يمكن أن تغير قواعد اللعبة.

مكاسب الرفاه

إن كينيا مثال جيد على المنافع المحتملة للشمول المالي. واستنادا إلى النموذج الذي أعده اقتصاديو صندوق النقد الدولي في دراسة Dabla-Norris and others (2015)، أجرينا تقديرا لتأثير الشمول المالي على الانخفاض في تكاليف المعاملات وعلى النمو في كينيا. أولا، فإنه يولد أموالا إضافية توجه إلى أصحاب المشروعات. وثانيا، فإن انخفاض تكاليف المعاملات يساعد على تحسين كفاءة العقود. وأخيرا، فإن تخصيص الأموال بكفاءة أكبر في النظام المالي يسمح للأشخاص الموهوبين الذين ليس لديهم موارد بأن يصبحوا أصحاب مشروعات.

ومن المتوقع أن تكون كل هذه القنوات ذات أهمية في كينيا نظرا للزيادة الكبيرة في إمكانية حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الائتمان في البلد من ٢٥٪ إلى ٣٣٪ بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٣ (World Bank Enterprise Surveys). وتشير نتائجنا الأولية إلى انخفاض في تكاليف المعاملات بنسبة ٦٥٪ خلال الفترة ٢٠٠٦–٢٠١٣، ومساهمة سنوية في نمو إجمالي الناتج المحلي قدرها حوالي ٠,٤٥ نقطة مئوية (دراسة Morales and others، قيد الإصدار).

وتحققت هذه الطفرة في الحصول على الائتمان بالرغم من أنه قابلها جزئيا تطبيق قواعد تنظيمية مالية أشد، مما أدى إلى زيادة تكاليف المراقبة ومتطلبات الضمانات. وهذا يعني أن الشمول المالي من خلال سياسات ملائمة يمكن أن يستكمل الجهود الرامية إلى تعزيز الإطار التنظيمي المالي عن طريق مساعدة البنوك على توسيع قاعدتها الإقراضية وتعزيز سلامتها. ومن الواضح أن الانخفاض الهائل في تكاليف المعاملات نتيجة الخدمات المالية الرقمية أدى دورا رئيسيا في تحقيق هذا الإنجاز.

ولا تسهم الخدمات المالية الرقمية في التنمية المالية فقط، بل إنها تدعم أيضا الاستقرار المالي. ومع انخفاض الحاجة إلى النقدية لإجراء المعاملات، يمكن أن يرسل ويتتبع عدد أكبر من الوكلاء الاقتصاديين إشارات السوق المالية، مما يسهم في نظام مالي أكثر صلابة وحيوية. ونتيجة لذلك، سيتحسن مناخ السياسة النقدية.

وبالإضافة إلى هذه المنافع، فإن هناك أسبابا أخرى تجعل السياسات الاستباقية تعزز الشمول المالي:

- إن تحقيق النمو الشامل للجميع بدون إحراز تقدم سريع في الشمول المالي في البلدان منخفضة الدخل صعب جدا. ووفقا لمسوح مشروعات البنك الدولي، لا تزال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معظم البلدان الإفريقية تشير إلى عدم إمكانية الحصول على الخدمات المالية بوصفها عقبتها الرئيسية أمام ممارسة الأعمال. وتعد هذه المشروعات قطاعا رئيسيا من الاقتصاد بسبب قدرتها المحتملة على خلق الوظائف وخفض حجم القطاع غير الرسمي.
- بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل التي لديها درجة ما من الوساطة المالية، فهناك ارتباط واضح بين الشمول المالي والتنمية البشرية (تقرير IMF, 2014)، مما يشير إلى الحاجة إلى تحسين التكنولوجيا التنظيمية.
- يؤدي نجاح الشمول المالي إلى تثبيط السياسات التي تقيد تنمية السوق. وفي العديد من البلدان الإفريقية، لا تزال المبادرات تركز على المؤسسات المتخصصة، مثل البنوك الإنمائية أو المؤسسات الأخرى التي تقرض قطاعات معينة — في الزراعة أو الشركات الصغيرة والمتوسطة — أو على مبادرات لوضع ضوابط على أسعار الفائدة، على الرغم من الأدلة الكثيرة ضد فعاليتها. ومع استفادة عدد أكبر فأكبر من المواطنين من الشمول المالي، ستنخفض الحاجة إلى اتخاذ تدابير غير ملائمة.

وبالإضافة إلى خفض تكاليف المعاملات، فإن الشمول المالي يفتح الباب أمام فرص محتملة يمكن أن تغير قواعد اللعبة: دعم مبتكر لخطط المعاشات التقاعدية والحماية الاجتماعية الموجهة من جانب الحكومة، وتوسع نظم الدفع الإقليمية داخل الكتل الإقليمية، وتنفيذ السياسات لوقف غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومناخ أفضل للسياسة النقدية التطلعية لتحل محل سنوات من القمع المالي وسياسات رد الفعل. ■

إنجوغونا إندونغو أستاذ مساعد في علم الاقتصاد بجامعة نيروبي، وشغل من قبل منصب محافظ البنك المركزي الكيني. وليديا إنديرانغو رئيسة مركز البحوث في كلية كينيا للدراسات النقدية. وأرماندو موراليز هو الممثل المقيم لصندوق النقد الدولي في كينيا.

المراجع:

Dabla-Norris, Era, Yan Ji, Robert Townsend, and D. Filiz Unsal, 2015, "Identifying Constraints to Financial Inclusion and Their Impact on GDP and Inequality: A Structural Framework for Policy," IMF Working Paper 15/22 (Washington: International Monetary Fund).

FinScope Surveys, various issues (Midrand, South Africa: FinMark Trust).

International Monetary Fund (IMF), 2014, Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa—Fostering Durable and Inclusive Growth *(Washington, April).*

Kimenyi, Mwangi S., and Njuguna S. Ndung'u, 2009, "Expanding the Financial Services Frontier: Lessons from Mobile Phone Banking in Kenya" (Washington: Brookings Institution).

Klein, Michael, and Colin Mayer, 2012, "Mobile Banking and Financial Inclusion: The Regulatory Lessons," World Bank Policy Research Working Paper 5664 (Washington).

Morales, Armando, Lydia Ndirangu, Njuguna Ndung'u, and Fan Yang, forthcoming, "Measuring the Impact of Financial Inclusion in Kenya," IMF Working Paper (Washington: International Monetary Fund).

World Bank Enterprise Surveys, various issues.